أثر التطور المالي على الحد من معدلات الفقر في الجزائر – دراسة قياسية

The impact of financial development on reducing poverty rates in Algeria - a standard study

محمد جميل مراد بودية[1]

أستاذ محاضر / مخبر منجمت الأفراد و المنظمات (LARMHO) / جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)

meradboudia.univ@gmail.com

قدم النشر في : 27.09.2020. / قبل النشر في: 25.10.2020/ نشر في: 11.12.2020

ملخص:

يحتل القطاع المالي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول لما له من دور في عملية خلق الفرص الاستثمارية و الوساطة المالية من خلال ما يحققه من خفض لتكاليف المعاملات و العمليات المالية، و تشجيع نشاط الاستثمار من خلال تحديد الفرص الجيدة للعمل و بالتالي تقليل معدلات البطالة و مكافحة ظاهرة الفقر.

احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي، حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة عن هذه الظاهرة مثل: المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و غيرها، و كذا تأثيرها على المجتمع و محاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة. الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث لازالت الجزائر تصنف من الدول الأقل مكافحتا للفقر حسب تصريحات المنظمات الدولية و غير الحكومية، رغم تصريحات بعض المسؤولين الذين يرون أن معدل الفقر في الجزائر لا يتعدى 5% . لذلك فان علاج مشكلة الفقر و التقليل منها تكون من خلال تحديد مسبباتها و المتغيرات الأساسية التي تؤدي إلى تفاقمها، و كذا تحديد أهم الإجراءات و الإصلاحات المالية التي تساهم في التقليل أو الحد من نسبتها الفقر.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي والمصرفي؛ المتغيرات المالية؛ الفقر؛ التضخم؛ البطالة.

تصنيف JEL : C15، G15

Abstract :

The financial sector occupies great importance in the economies of countries due to its great role in the process of creating investment opportunities and financial mediation. The phenomenon of poverty occupied a prominent place in scientific research such as: economic, social, political, educational and health problems, as well as their impact on society and trying to find solutions to this phenomenon.

Algeria is still ranked among the least anti-poverty countries, according to international organizations, despite statements by some officials who believe that the poverty rate in Algeria does not exceed 5%. Therefore, the treatment of poverty and reducing it, is through identifying its causes and the main variables that lead to its aggravation, as well as identifying the most important financial measures and reforms that contribute to reducing the poverty rate.

[1] المؤلف المراسل: محمد جميل مراد بودية . meradboudia.univ@gmail.com

Keywords : Financial and banking system ; Financial variables ; Poverty ; inflation ; Unemployment.

JEL classification codes : C15, G15

المقدمة:

يحتل القطاع المالي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول لما له من دور كبير في عملية خلق الفرص الاستثمارية و الوساطة المالية من خلال ما يحققه من خفض لتكاليف المعاملات و العمليات المالية، و تشجيع نشاط الاستثمار يكون من خلال تحديد الفرص الجيدة للعمل و بالتالي تقليل معدلات البطالة و مكافحة ظاهرة الفقر.

احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي، حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة عن هذه الظاهرة مثل: المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و التعليمية و الصحية، و كذا تأثيرها على المجتمع و محاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة. الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث لازالت ظاهرة الفقر تنخر عظم المجتمع رغم الطفرة المالية الكبيرة التي تعيشها منذ النصف الثاني من العقد الماضي، و لازالت الجزائر تصنف من الدول الأقل مكافحتا للفقر حسب تصريحات المنظمات الدولية رغم تصريحات بعض المسؤولين الذين يرون أن معدل الفقر في الجزائر لا يتعدى 5% . لذلك فان علاج مشكلة الفقر و التقليل منها تكون من خلال تحديد مسبباتها و المتغيرات الأساسية التي تؤدي إلى تفاقمها، و كذا تحديد أهم الإجراءات و الإصلاحات المالية التي تساهم في الحد من نسبة الفقر، فالحل الأنجع لعلاج الفقر هو علاج الأسباب لا علاج النتائج، و من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الإجراءات و الإصلاحات المالية المنتهجة للحد من تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر؟

ومن خلال طرح الإشكالية توصلنا إلى الفرضيات التالية:

إن النظام المالي يؤثر بطريقة غير مباشرة على الفقر باعتباره قضية اقتصادية محضى، يتأثر بعدت مؤشرات مالية و اقتصادية و اجتماعية و يمكن معالجة هذه الظاهرة من خلال العديد من المداخلات المالية كحجم سيولة الاقتصاد و الذي يعتبر محرك أساسي في القنوات المالية و بالتالي فتح الأبواب بتوسيع رقعة الاستثمار.

1. أساسيات حول النظام المالي و المصرفي:

يعد النظام المالي القلب النابض للاقتصاد باعتباره يؤدي دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات الدول إضافة إلى انه أداة تحقق التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية، و النظام المالي له عدت شرايين تكون وسيلة الناقلة لجميع الوظائف في قمتها النظام المصرفي.

1.1. تعريف النظام المالي:

يعرف النظام المالي بمنظور واسع على أنه مجموعة من الأسواق و الأفراد و المؤسسات و القوانين و الإجراءات التنظيمية و التقنيات التي يتم من خلالها تداول الأصول النقدية و المالية كأذونات الخزينة و غيرها.[2] يشمل النظام المالي ثلاثة عناصر أساسية و هي:

1.2.1. المؤسسات المالية : يقسم إلى وسطاء ماليين و مؤسسات مالية مساعدة[3]

2.2.1. الأسواق المالية: هو المكان الذي يجتمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق شرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين[4].

[2]– محمد إبراهيم عبد الرحيم. (2015). اقتصاديات النقود و البنوك، دار التعليم الجامعي 21 شارع عبد السلام–برج زهرة الأنوار–ميامي–الاسكندرية، الطبعة الأولى، ص88

[3]– بن مقدور أشواق. (2013) تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، عمان (الأردن). دار الراية للنشر و الاشهار، ص34

[4]– شقبيب عيسى و أزغار يحيى. (2016). محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية. مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية العدد7، ص51

3.2.1.الأدوات المالية: تصنف إلى الأصول المالية و الأدوات المالية الأخرى[5].

3.1. تطور النظام المالي في ظل سياسة التحرير المالي :

1.4.1. مفهوم التطور المالي: هو مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية و إنشاء نظام إشرافي قوي[6].

2.4.1. مفهوم التحرير المالي: هو نزع أو تحرير النظام المالي من مختلف القيود كالتحرير النظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية و تحرير حساب رأس المال و غيره[7].

4.1. قياس التطور المالي: يمكن اختصارها فيما يلي:

1.4.1. حجم الوساطة المالية (1M2/PIB): يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل).

2.4.1. معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام: يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب و الودائع الطويلة و متوسطة الأجل.

3.4.1. معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة و متوسطة الأجل.

4.4.1. نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص.[8]

5.1. النظام المصرفي : هي مجموع المصارف العاملة في بلد ما و يقوم أساسا على العمليات المتعلقة بمنح الائتمان، و يشمل الجهاز المصرفي و المنشآت المالية المتخصصة و السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية (على قمتها البنك المركزي و الخزينة العامة).[9]

2. أساسيات حول ظاهرة الفقر:

1.2. ماهية الفقر: حسب تعريف البنك الدولي في تقرير التنمية الدولية عام 1982: الفقر هو حالة تتسم بسوء التغذية و الأمية و المرض بصورة تتدنى عن أي مستوى معقول.[10]

2.2. طرق قياس الفقر: نذكر من بينها:

1.2.2. المؤشرات البسيطة لقياس ظاهرة الفقر:

أ- مؤشر نسبة الفقر أو المؤشر الرقمي: Head Count Index وفق الصيغة التالية: [11]

$$H = g/n \times 100$$

نسبة سكان الفقر: H عدد سكان الفقراء: g مجموع السكان: n

ب- مؤشر فجوة الفقر: Poverty Gap Index تحسب على الشكل التالي :

---

[5]- دليل الإحصاءات النقدية و المالية. (2002). صندوق النقد الدولي، ص36

[6]- غالم عبد الله. (2014). العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الأولى، ص140

[7]- بن قبيلة زين الدين.(2015). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان. ص48-49

[8]- مدياني محمد و طلحاوي فاطمة الزهراء. (2016). التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). الجزائر. مجلة الحقيقة، العدد 38، ص 543-544

[9]- القزويني شاكر. (2011). محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية 04، المطبعة الجهوية بوهران، الطبعة الخامسة، ص36

[10]- السرة عطية الله فضل المولى. (2009). تقييم جهود معالجة الفقر الحضري بمنطقة مايو ولاية الخرطوم السودان، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستار الآداب في الجغرافيا، جامعة الخرطوم (السودان)، ص55.

[11]- حاجي فاطمة. (2014). إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية الجزائر الفترة 2005-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص31

$$PG = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{4}\left(\frac{Z - Y^1}{Z}\right) = I - H$$

ج- مؤشر شدة الفقر: Poverty Gap Index و يحسب كالآتي: [12]

$$P_s = \frac{1}{N}\frac{\sum(Z - Y_i)^{\ 2}}{Z}100$$

2.2.2. مؤشرات قياس الفقر المستندة على البديهيات :

أ- مؤشر سين: Sens's Poverty Index: يقاس على النحو التالي:

$$P = H.G^*$$

ب- مؤشر FGT : Fost, Greer, Thorbecke (1984) : يكتب على الشكل التالي:

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z - Y_i}{Z}\right]\alpha \quad \text{مع: } 0 \leq \alpha$$

ج- مؤشر: Sen, Shorrocks, Thon (1995) يصاغ على الشكل التالي[13]:

$$P(Y,Z) = H.PG.\left(1 + (X)\right)$$

3.2.2. مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل:

أ- مؤشر جيني: Gini Index و يكتب رياضيا:

$$G = \frac{1}{2n^2\mu}\sum_{i=1}^{n} i$$

ب- **مؤشر: Theil (T)** معادلته هي: [14]

$$\frac{Ye}{\mu} = 1 - \frac{1}{1-E}A = 1 - \left[\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Y_i}{\mu}\right)^{\ 1-E}\right]$$

ج- مؤشر لورينز: Lorenz Index (أو منحنى لورينز)، من المقاييس التي تعني بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر.[15]

---

[12]– حصروري نادية. (2008). تحليل و قياس الفقر في الجزائر–دراسة تطبيقية في الولاية تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص63.

[13]– بوجرفة بناصر. (2005). سياسات الحد من ظاهرة الفقر–دراسة حالة الجزائر، لنيل شهادة ماجستار في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص33–34

[14]– وهب علي. (2006). خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، بيروت، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ص149–150

[15]– يخلف سهيلة. (2008). تقنيات قياس الفقر و تحليل الفقر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستار في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص43

3. ظاهرة الفقر في الجزائر و سياسة مكافحته

1.3. أسباب الفقر في الجزائر: نذكر منها:

أ- الأسباب الاقتصادية: هناك العديد من الأسباب نذكر منها : الاعتماد على قطاع المحروقات، تراجع النمو في القطاع الإنتاجي، ضعف الاستثمار المحلي و الأجنبي[16].

ب- الأسباب السياسية: الأزمة الأمنية والتبعية للخارج.

ج-الأسباب الاجتماعية: النمو الديمغرافي و حجم البطالة[17]

2.3. خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر: نلخصها في أربع نقاط كالآتي:[18]

- ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عن المنطقة الحضرية؛
- عدم المشاركة الاجتماعية للفقراء ولدت أنواع اللامساواة البنيوية؛
- ولدت العلاقة الناشئة بين الفقر و البطالة و التشغيل عدة تباينات في المجتمع؛
- اعتماد الجزائر بشكل شبه مطلق على المحروقات وانعدام التنويع في اقتصادها.

4. دراسة قياسية لمدى تأثير المؤشرات المالية على الحد من معدلات الفقر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2016

حاولنا إجراء دراسة قياسية من أجل تحديد المتغيرات المالية (كحجم سيولة الاقتصاد) و الاقتصادية (كالتضخم) و الاجتماعية (كالبطالة)، ومعرفة مدى تأثيرها على ظاهرة الفقر بالاستعانة بمعطيات سنوية لسبع متغيرات مستقلة و الهدف منها بناء نموذج قياسي بالاعتماد على برنامج Eviews8.

1.4. تحديد متغيرات الدراسة:

شمل النموذج القياسي المدروس على المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:** معدل الفقر (pov) : و هو نسبة الفقر العام في الجزائر (النسبة %)
- **المتغيرات المستقلة: البطالة (ch)** : و هي نسبة البطالين في الجزائر سنويا (النسبة%)
- **حجم إجمالي القروض (crp)**: و المتمثل في حجم القروض في القطاع الخاص على حجم القروض في القطاع العام (crs /cps) الممنوحة في الجزائر (النسبة%)
- **معدل النمو الديموغرافي (dp)** : و هو حجم الزيادة السكانية في الجزائر (النسبة%)
- **التضخم (Inf)** : و هو نسبة الزيادة في الأسعار في الجزائر (النسبة%)
- **معدل الفائدة(ir)** : و المتمثل في تغيرات أسعار الفائدة على الائتمان في الجزائر(النسبة%)
- **حجم سيولة الاقتصاد** (mp) : و المتمثل في حجم الكتلة النقدية M2 على الناتج المحلي الخام (Pib) (النسبة%)
- **أسعار النفط** (pp) : و المتمثل في تقلبات أسعار النفط في الجزائر (النسبة%).

2.4. تحليل المتغيرات :

بعد القيام بعملية تحديد متغيرات الدراسة، قمنا بدراسة وصفية بيانية لبعض المتغيرات و تطوراتهم خلال فترة الدراسة (1990-2016)

---

[16]- بن زاير فاروق و آخرون. (2014). ظاهرة الفقر في الدول العربية، المظاهر، الأسباب، سبل العلاج-حالة الجزائر. مجمع المداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة. 08-09 ديسمبر 2014، ص42.

1- خياري رقية. (2014). السياسات التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية(الفقر-البطالة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية. ص110

2- حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص147-149

1.2.4. دراسة تطور معدل الفقر:

الشكل (1) تطور معدلات الفقر في الجزائر

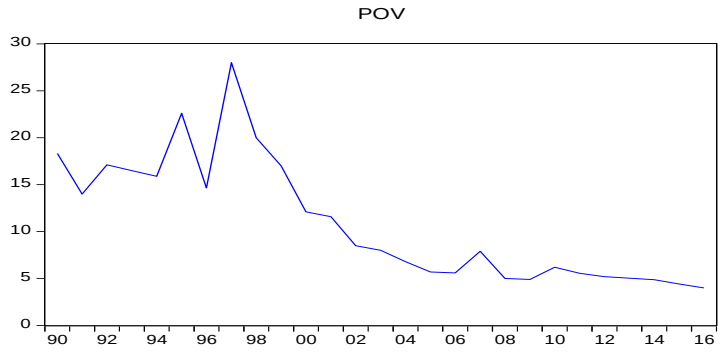

المصدر : من اعداد صاحب المقال بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ أن المنحنى البياني المتعلق بمعدلات الفقر في الجزائر في تغير مستمر بين 1990 و 2016، فمن سنة 1990 إلى غاية 1991 انخفض بنسبة 4% ثم ارتفع في السنة الموالية (1992) و تقدر النسبة بـ 17.11%، و انخفض من جديد من سنة 1993 إلى 1994 و كانت النسب 16.50% و 15.88% على التوالي، و من سنة 1995 إلى غاية 2016 لاحظنا تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض.

2.2.4. دراسة تطور معدل البطالة:

الشكل (2) العلاقة بين معدلات الفقر و البطالة

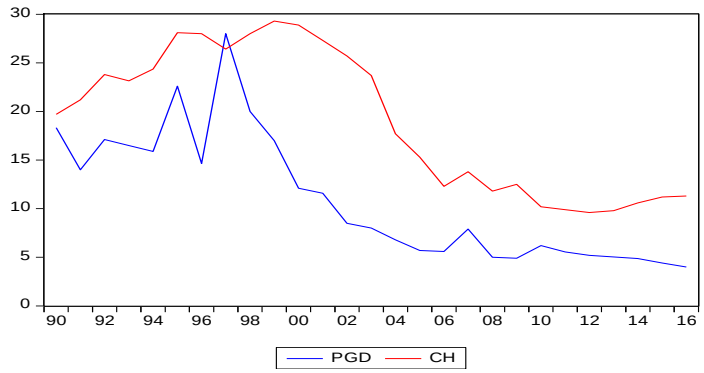

المصدر: من اعداد صاحب المقال بالاعتماد على برنامج Eviews8

نلاحظ أن المنحنى البياني المتعلق بمعدلات البطالة في تغير مستمر من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، فمن سنة 1990 إلى غاية 1992 كانت البطالة مرتفعة بنسبة 19.70%- 23.80% على التوالي، ثم انخفضت في سنة 1993 و عاد بالارتفاع مجددا من سنة 1994 إلى غاية سنة 2000 حيث بلغت 28.89%، و مع حلول الألفينيات بدأت بالانخفاض. و يتضح من المنحنى أنه هناك علاقة طردية بين معدلات الفقر و البطالة.

3.2.4. دراسة تطور معدل التضخم:

الشكل (3) العلاقة بين معدلات الفقر و التضخم

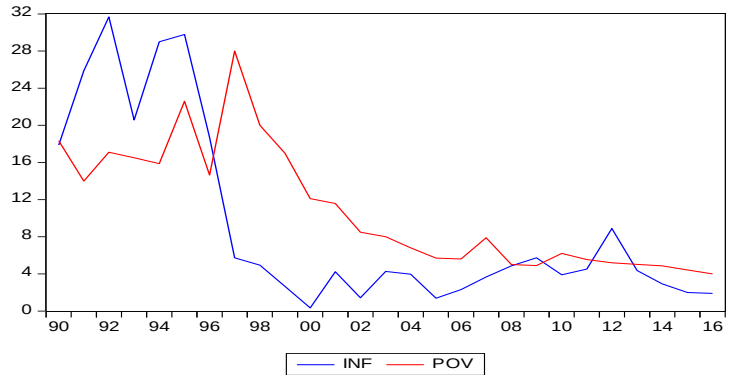

المصدر: من اعداد صاحب المقال بالاعتماد على برنامج Eviews8

نلاحظ أن المنحنى البياني المتعلق بمعدلات التضخم في تغير مستمر من سنة 1990 إلى غاية 2016، ففي سنة 1990 كان 17.87% و بدأ بالارتفاع لغاية سنة 1992 حيث بلغ 31.68%، و انخفض في سنة 1993 بنسبة 20.57% ، و انطلاقا من سنة 1994 إلى غاية 2000 في الانخفض بنسبة ملموسة حيث وصل إلى 0.36%، و من سنة 2001 إلى غاية 2016 كان في حالة تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض. ومنه توصلنا إلى أن العلاقة بين الفقر و التضخم علاقة عكسية.

4.2.4. دراسة إجمالي القروض:

الشكل (4) يوضح العلاقة بين معدلات الفقر و إجمالي القروض

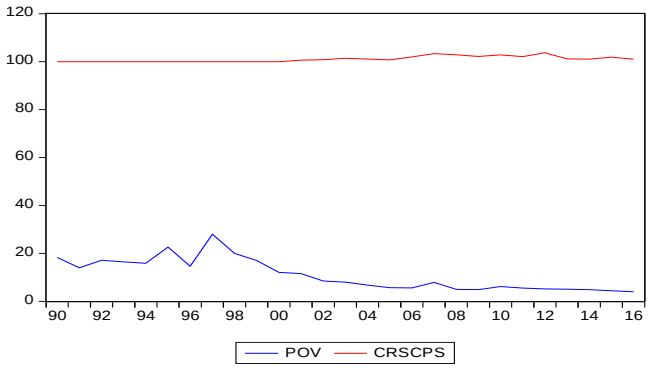

المصدر: من اعداد صاحب المقال بالاعتماد على برنامج Eviews8

نلاحظ أن المنحنى البياني المتعلق بحجم القروض في القطاع الخاص على حجم القروض في القطاع العام في سنة 1990 كان بنسبة 100 و ضل مستقرا إلى غاية سنة2000 و مع حلول سنة 2001 بدأ بالارتفاع و لكن بنسبة قليلة تقدر ب 1% إلى غاية سنة 2005، حيث عاد و انخفض بنسبة 1% و من 2006 إلى غاية 2016 كان هناك تذبذب بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى، و منه يتوضح لنا أن العلاقة بين معدلات الفقر و حجم القروض هي علاقة عكسية.

5.2.4. دراسة تطور معدلات الفائدة على الائتمان:

الشكل (5) العلاقة بين معدلات الفقر والفائدة على الائتمان

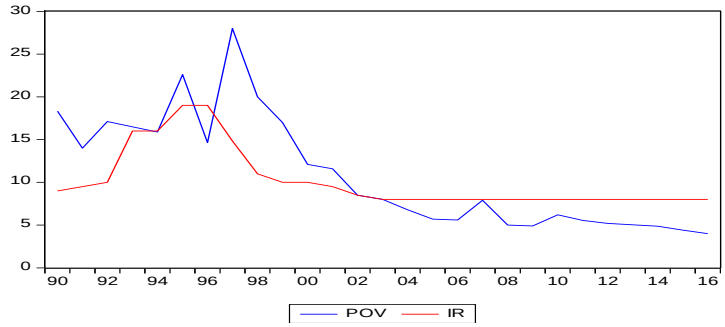

المصدر: من اعداد صاحب المقال بالاعتماد على برنامج Eviews8

نلاحظ أن المنحنى البياني المتعلق بمعدلات الفائدة على القروض في تغير مستمر من 1990 إلى غاية 2016، فمن سنة 1990 إلى 1996 ارتفعت معدلات الفائدة على القروض بنسبة 9% و 19% على التوالي، ثم من سنة 1997 إلى غاية 2002 انخفضت نسبة معدلات الفائدة على القروض و لمسنا استقرار في النسب من سنة 2003 إلى غاية 2016 وقدرت بـ 8%. و منه توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات الفقر والفائدة على القروض.

6.2.4. دراسة تطور حجم سيولة الاقتصاد :

الشكل (6) يوضح العلاقة بين معدلات الفقر و حجم سيولة الاقتصاد

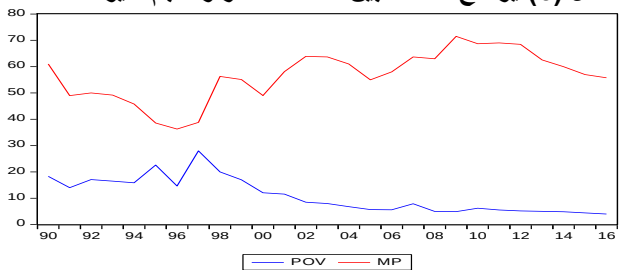

المصدر: من اعداد صاحب المقال بالاعتماد على برنامج Eviews8

نلاحظ أن المنحنى البياني المتعلق بحجم سيولة الاقتصاد كانت تربطه علاقة طردية مع معدلات الفقر فكان في نسب منخفضة من سنة 1990 إلى 1995، وبدأ بالارتفاع مع بداية سنة 1997 إلى غاية 2003 و كانت النسب 38.80% و 63.68% على التوالي، ومن سنة 2004 إلى غاية 2016 كان في تدبدب بين الارتفاع و الانخفاض.
ومنه يتبين لنا أن العلاقة بين ظاهرة الفقر وحجم سيولة الاقتصاد كانت علاقة عكسية.

3.4. إجراء مختلف الاختبارات :

ارتكزت دراستنا القياسية على مجموعة من الاختبارات التي سنتطرق إليها من أجل التأكد من العلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1.3.4. اختبار الفرضيات :

أ- الاستقرارية: تعتبر من الاختبارات الأولية التي تسبق تقدير النموذج الإحصائي.

- **اختبار جذر الوحدة** (Unit Root Test): الاختبارات التقليدية لسكون السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي–فولر و فيليبس–بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

- **اختبار ديكي-فولر لجذر الوحدة** (Dickey-Fuller): يهتم اختبار ديكي–فولر باختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسة الزمنية(Y_t)، و نوضح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = pY_{t-1} + U_t \quad -1 \leq p \leq 1$$

- **اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة** (Augmented Dickey-Foller)

$$\Delta Y_t = \beta + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \propto_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

– اختبار فيليبس–بيرون لجذر الوحدة (Phillips-Perron) من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = pY_{t-1} + U_t$$

ب- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك: لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن و جيسلس إجراء اختبارين:

- **اختبار الأثر** (Trace): العلاقة التالية: $r = q$

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

- **اختبار القيمة الذاتية القصوى** (λMax): الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{Max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

- **اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test):** وفق الصيغة التالية:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} \propto_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \Delta X_{t-j} + U_t \ \ldots\ldots\ldots (UR: \text{انحدار غير مقيد})$$

2.3.4. صياغة النموذج القياسي

الشكل الرياضي:

$$pov = F(ch, crp, dp, inf, ir, mp, pp)$$

النموذج القياسي:

$$pov = \beta_0 + \beta_1 ch + \beta_2 crp + \beta_3 dp + \beta_4 inf + \beta_5 ir + \beta_6 mp + \beta_7 pp + U_i$$

3.3.4. أثر صدمة حجم سيولة الاقتصاد على الفقر:

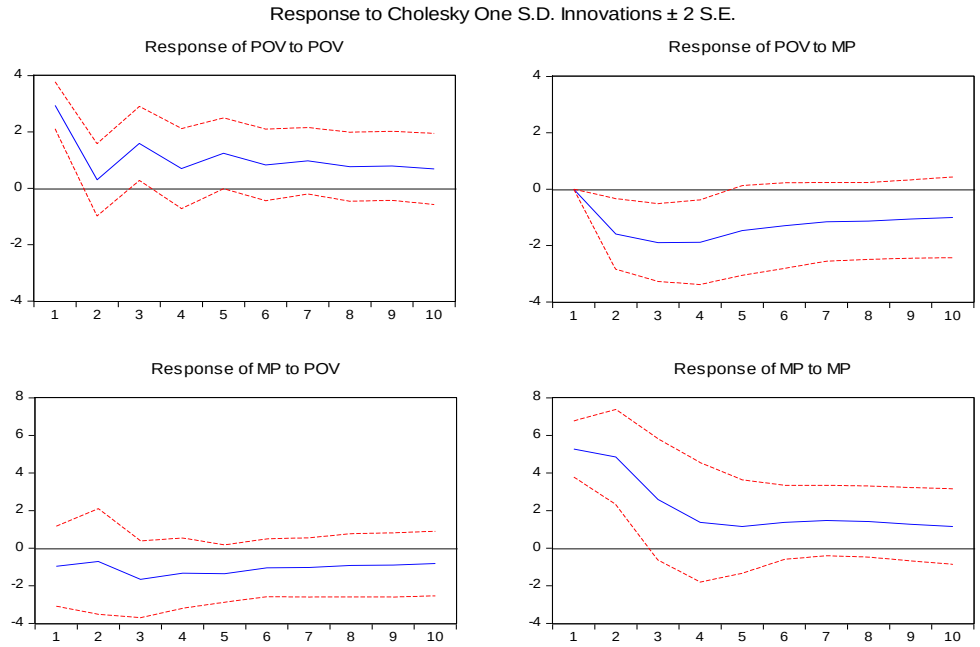

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في حجم سيولة الاقتصاد سوف يكون لها أثر معنوية سلبية على الطول الفترة و ابتداءا من الفترة الأولى كانت الصدمة بقيمة (-1%) أما الفترة الثانية فنلاحظ أن القيمة الصدمة انخفضت إلى (-2%).

_ يلاحظ من خلال مخرجات برنامج Eviews في الجدول أعلاه أن معظم الثغرات الظرفية التي تشهدها معدلات الفقر في المدى

القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، إذا إن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 64% من تغيرات معدلات الفقر و فجأة تعرف انخفاضا في المدى المتوسط و تفسر ما قيمته 50%، و تواصل الانخفاض في المدى الطويل إلى أن تصل إلى حدود 47% عند السنة العاشرة . و منه هناك مساهمة ضعيفة لكن متزايدة حيث نجد أن مساهمة حجم سيولة الاقتصاد في تفسير تقلبات معدلات الفقر ارتفعت من 0% في السنة الأولى لتصل إلى نسبة 52% في السنة العاشرة.

أ- أثر إجمالي القروض على الفقر:

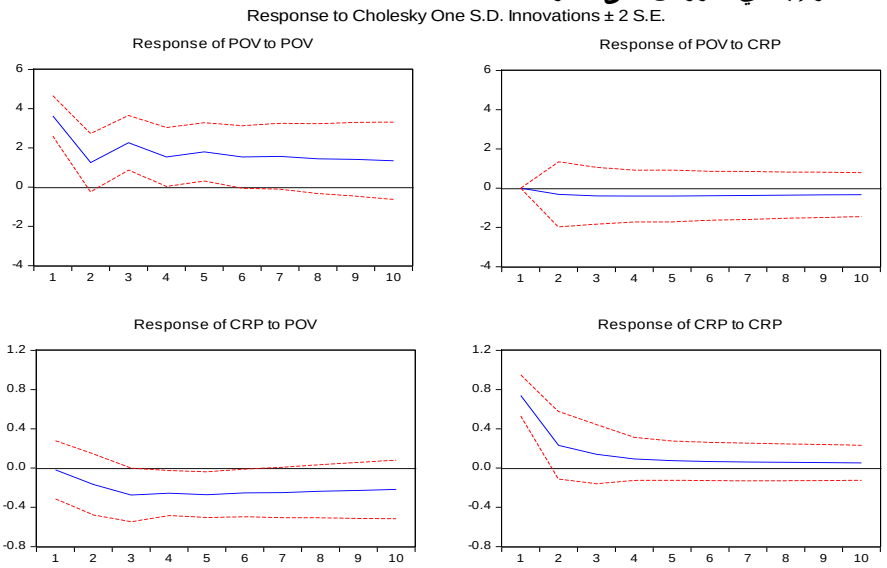

إن استجابة معدلات الفقر لصدمات حجم إجمالي القروض تكون ايجابية و معنوية ابتداءا من السنة الأولى مع تسجيل أثر سلبي و في نفس الوقت غير مفسر في الفترة الأولى لتعرف بعدها انخفاض متتالي في السنوات التي تليها لتسجل ما قيمته 0.2%- .

إن مساهمة منح القروض في كلا القطاعين العام و الخاص تساهم في السنة الأولى مساهمة ضعيفة بنسبة 1.24% في المدى القصير لتصل إلى السنة العاشرة بنسبة 3.23%، وهذا ما يؤكد أن لسياسة منح القروض أثر ايجابي في التقليل أو الحد من معدلات الفقر.

ب_ أثر صدمة أسعار الفائدة على الائتمان على الفقر:

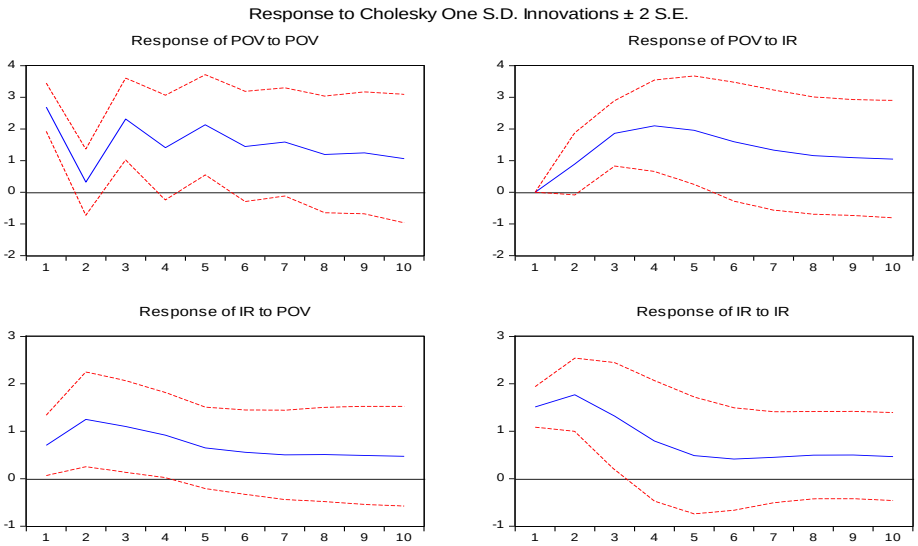

نلاحظ أن استجابة معدلات الفقر لصدمة أسعار الفائدة على الائتمان لها آثار ايجابية على طول المدى، و غير مفسرة في الفترة الثانية لكن بنسب متناقصة فسجلت أعلى قيمة في الفترة الأولى 1.3% لتصل في الفترة الثانية 0.5%.

نلاحظ أن الأثر الذي تعكسه معدلات الفائدة على الائتمان على مستويات الفقر خلال عشر السنوات المقبلة، حيث سجلت في المدى القصير 25% أما المدى المتوسط و الطويل فسرت ما قيمته 42%، و هذا ما يبين أن متغير أسعار الفائدة ساهمت في تخفيض معدلات الفقر حيث كان في السنة الأولى 100% و السنة العاشرة 57%.

ج- أثر صدمة التضخم على الفقر:

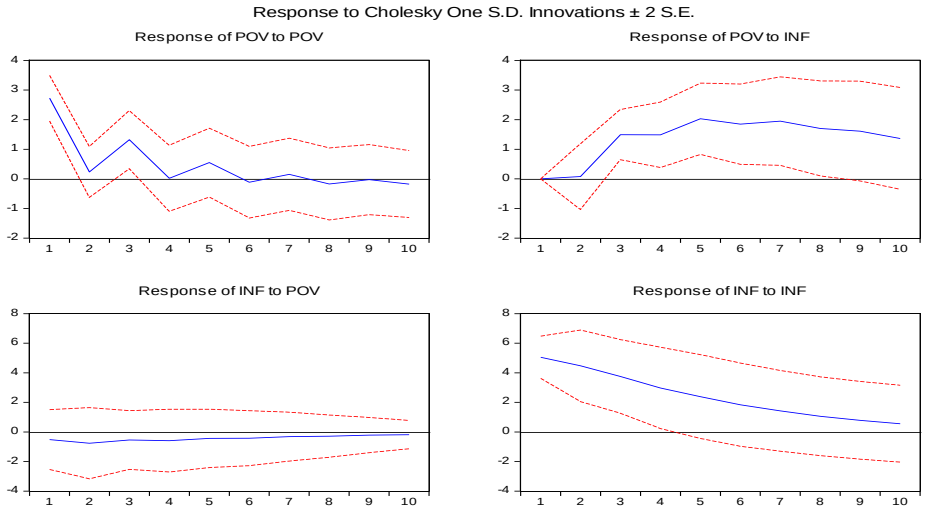

إن حدوث صدمة هيكلية في معدلات التضخم سوف تقابلها استجابة فورية معنوية سلبية في نفس الوقت على معدلات الفقر، و التي سوف تكون منخفضة خلال بداية الفترة الأولى و تبدأ في تزايد على المدى الطويل لتصل لنسبة 0.4%- ، ثم تبدأ بالتزايد لتصل0.1%-.

إن الصدمة الناتجة عن متغير التضخم تكتسب أهمية كبيرة مع الزمن حيث نجد أن نسبة مساهمة التضخم على الفقر تفسر ما قيمته 19% في المدى القصير لترتفع في المدى المتوسط و الطويل و تصل إلى ما قيمته 70%.

د- أثر صدمة البطالة على الفقر:

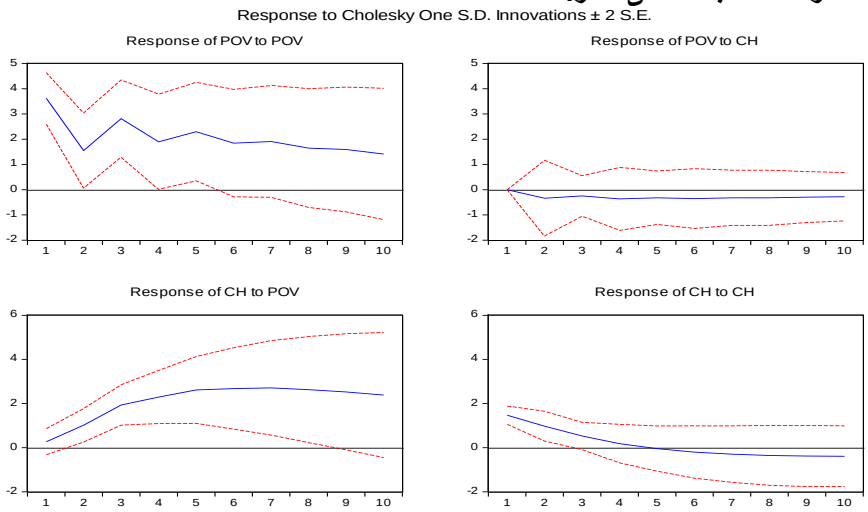

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في معدلات البطالة على الفقر سوف يكون لها آثار معنوية ايجابية ابتداءا من السنة الأولى و التي تلي الصدمة بقيمة 0.2% و غير مفسرة إحصائيا في الفترة الأولى، و نلاحظ أن هناك استجابة ايجابية خلال المدى المتوسط و تكون مفسرة إحصائيا و متزايدة بنسبة 2.2%، بعد ذلك تبدأ في الانخفاض خلال المدى الطويل لتصل إلى قيمة 1.8% و يكون غير مفسر خلال السنة التاسعة.

كانت مساهمة البطالة في التخفيض من معدلات الفقر بنسبة 0.74% في المدى القصير لترتفع و تصل في المدى المتوسط و الطويل إلى نسبة 1.92% ، و هذا ما يعني و يؤكد أن السياسات و البرامج المنتهجة من أجل التشغيل كان لها أثر ايجابي للحد من معدلات الفقر.

هـ- أثر صدمة النمو الديموغرافي على الفقر:

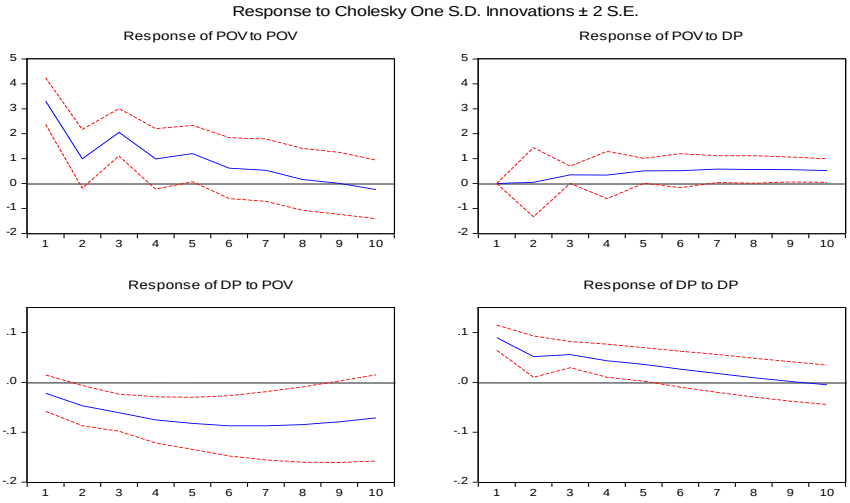

إن صدمة النمو السكاني قابلتها استجابة ايجابية و فورية و معنوية من جانب معدلات الفقر خلال طول فترة التنبؤ، حيث سجلت في الفترة الأولى نسبة 0.2% و في الفترة الثانية 0.5% أما الفترة الأخيرة سجلت ما قيمته 0.6%، و هي غير مفسرة على طول المدى.

نجد أن الصدمات الناتجة عن النمو الديموغرافي تكتسي أهمية كبيرة مع الزمن فلها تأثير كبير على المساهمة في الحد من معدلات الفقر، كما هو مبين في الجدول أعلاه حيث نجد أن نسبة مساهمة صدمة النمو الديموغرافي ترتفع من 0.76% في المدى القصير إلى 9.39% في المدى الطويل، و يصاحبها انخفاض في نسب الفقر من 99% إلى 90%، و هذا راجع إلى تزايد السكاني المتسارع في الآونة الأخيرة فهو يؤثر بالا يحاب في ارتفاع معدلات الفقر.

و- أثر صدمة أسعار النفط على الفقر:

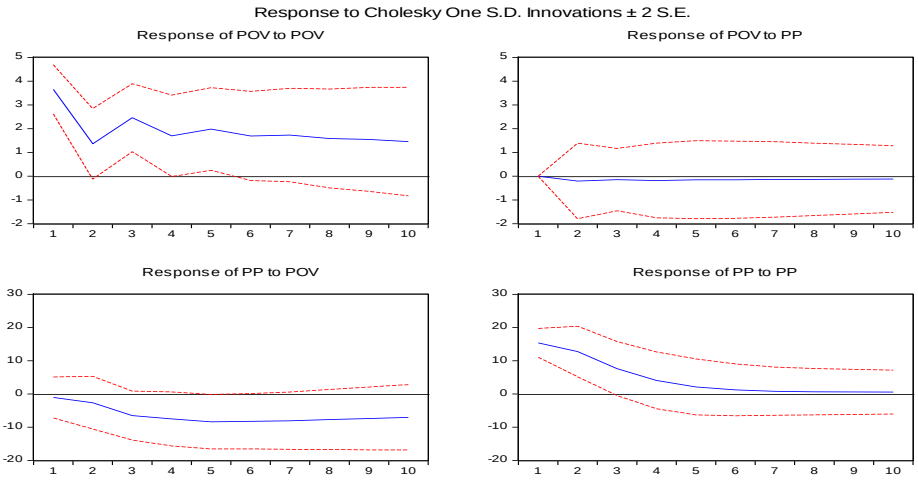

إن استجابة معدلات الفقر في أسعار النفط لها آثار معنوية سلبية و غير مفسرة على طول الفترة.

_ يساهم متغير أسعار النفط في الحد من معدلات الفقر بنسب ضعيفة جدا لكن متزايدة حيث نجد أن أسعار النفط تفسر تقلبات معدلات الفقر بنسبة 0.29% في المدى القصير لتتزايد و تصل في السنة العاشرة بنسبة 0.51%، في القابل يصاحبها انخفاض طفيف في معدلات الفقر حيث كانت في المدى القصير 99.70% أما في السنة العاشرة انخفضت إلى 99.48%، و هذا راجع إلى اعتماد اقتصاد الجزائري على ثروة واحد فقط و هي الثروة النفطية.

الخاتمة العامة:

تهدف الدراسة إلى استخلاص أهم الإجراءات و السياسات التي ينتهجها النظام المالي للتقليل أو الحد من ظاهرة الفقر بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة و ذلك استنادا على بعض المؤشرات المالية التي اعتبرناها تؤثر على الفقر بطريقة أو بأخرى و ذلك بغية الحد من آفة الفقر.

تمحورت دراستنا في البداية على تقديم نظرة شاملة حول ظاهرة الفقر و التطور المالي وحاولنا ربط هذه الظاهرة ببعض المؤشرات المالية لتبيان قوة العلاقة بينهما، ومن تم توسعنا في موضوعنا و جسدناه في دراسة القياسية حول الجزائر.

تعد الجزائر دولة قائمة بذاتها و مثلها مثل باقي الدول تسعى جاهدة من أجل تحسين ظروفها، مجسدتا مجموعة من البرامج التي تساعدها على تنمية قطاعاتها المالية و الاقتصادية و تحسين المستوى المعيشي لمواطنيها، و القضاء على الآفات التي تعوق مجتمعها من أبرزها ظاهرة الفقر .و من أهم هذه البرامج:

_ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

_ البرنامج الخماسي للفترة 2004-2014

_ برامج الخاصة بترقية التشغيل و بمجال الإسكان

_ صناديق تنمية مناطق الجنوب و التأمين على البطالة

_ برنامج المؤسسات المصغرة $ANGEM - ONSEJ - CNAC$

و من خلال تجسيد الموضوع على أرض الواقع توضح لنا أن الجزائر لاحظنا أنها تسعى جاهدة لهيكلة النظام المالي و التنمية الاقتصادية، و ذلك من أجل القضاء على الهفوات و الثغرات التي تجعل دولة الجزائر تتباطأ في النهوض بذاتها و تلتحق بركب التطور و هذا ما لاحظناه في دراستنا.

حيث استخدمنا الأسلوب التطبيقي لتقدير مدى تأثير سيولة الاقتصاد و معدلات الفائدة على الائتمان و حجم القروض و باقي المتغيرات على الفقر، حيث تم تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، متوصلينا إلى النتائج المتمثلة في :

- يعتبر المؤشر المالي و المتمثل في المتغير المستقل الأساسي حجم سيولة الاقتصاد من أهم المتغيرات التفسيرية لظاهرة الفقر، فهو مساهم في الحد من معدلات الفقر في المدى الطويل في الجزائر.
- تعتبر كل من إجمالي القروض و معدلات الفائدة محددات مفسرة لظاهرة الفقر، و ذلك ما اتضح من خلال النموذج.
- يعتبر التضخم و النمو السكاني من أكثر المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفقر في المدى المتوسط و الطويل.
- تساهم أسعار البترول بشكل طفيف في الحد من معدلات الفقر في الجزائر.

قائمة المراجع:

قائمة الكتب

محمد إبراهيم، عبد الرحيم. (2015). اقتصاديات النقود و البنوك. الإسكندرية (مصر). دار التعليم الجامعي. (الطبعة الأولى).

بن مقدور، أشواق. (2013). تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي. عمان (الأردن). دار الراية للنشر و الإشهار.

غالم، عبد الله. (2014). العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية. عمان (الأردن). دار أسامة للنشر و التوزيع. الطبعة الأولى.

مدياني، محمد و طلحاوي، فاطمة الزهراء. (2016). التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. الجزائر. مجلة الحقيقة. العدد 38.

القزويني، شاكر. (2011). محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية 04. وهران. المطبعة الجهوية بوهران، الطبعة الخامسة.

وهب، علي. (2006). خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث. بيروت (لبنان). دار الفكر اللبناني. الطبعة الأولى.

Mohamed, Ibrahim. (2015). Economics of Money and Banking. Alexandria (Egypt). University Education House, (first edition).

Ben Mekadour, Achouak. (2013). Evolution of the financial system and economic growth, Dar Al-Raya for Publishing and Advertising, Amman (Jordan).

Ghoulem, Abdallah. (2014). Financial globalization and Arab banking systems. Ammaan (Jordan). Osama House for Publishing and Distribution. First edition.

Mediani, Mohamed. (2016). Financial liberalization and its impact on economic growth in Algeria during the period 1990-2014. Algeria. El Hakika Magazine. Issue 38.

Kezouini, Chaker. (2011). Lectures on Banking Economics, University Press Office 04. Oran. Regional Printing Press, Fifth Edition.

Ouaheb, Ali. (2006). Characteristics of poverty and economic crises in the third world. Beirut, (Lebanon). Lebanese House of Thought. First edition.

قائمة المقالات

شقبيب، عيسى و أزغار، يحيى. (2016). محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية، مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية العدد7. ص51-67.

صندوق النقد الدولي. (2002). دليل الإحصاءات النقدية و المالية.

بن زاير، فروق و آخرون. (2014). ظاهرة الفقر في الدول العربية، المظاهر، الأسباب، سبل العلاج-حالة الجزائر، مجمع المداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة (الجزائر).ص32-44.

Chakbib, A., and Azghare, D. (2016). An attempt to measure the efficiency of the Algerian financial market compared to Tunisia in the aftermath of the global financial crisis, Algerian Journal of Globalization and Economic Policy No. 7. Pp.51-67.

Manual of Monetary and Financial Statistics. (2002). International Monetary Fund. P.24.

Benzaïr F., and al. (2014). The phenomenon of poverty in the Arab countries, the appearances, the causes, the means of treatment - the case of Algeria, The International Forum on Evaluating Policies for Reducing Poverty in the Arab Countries in the Light of Globalization (Algeria), pp. 32-44.

قائمة المذكرات

بن قبيلة، زين الدين. (2015). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

السرة، عطية الله فضل المولى. (2009). تقييم جهود معالجة الفقر الحضري بمنطقة مايو ولاية الخرطوم السودان، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستار الآداب في الجغرافيا، جامعة الخرطوم (السودان).

حاجي، فاطمة. (2014). إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية الجزائر الفترة 2005-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

حصروري، نادية. (2008). تحليل و قياس الفقر في الجزائر-دراسة تطبيقية في الولاية تلمسان-، مذكرة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل و إشراف اقتصادي. (تلمسان).

خياري، رقية. (2013). السياسات التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية (الفقر-البطالة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية. جامعة تلمسان.

بوجرفة، بناصر. (2005). سياسات الحد من ظاهرة الفقر-دراسة حالة الجزائر، لنيل شهادة ماجستار في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

يخلف، سهيلة. (2008). تقنيات قياس الفقر و تحليل الفقر في الجزائر، لنيل شهادة ماجستار في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

Benkebila Zine-eddine. (2015). The impact of financial development on economic growth in Algeria, PhD thesis in Economic Sciences, Tlemcen University.
El Sora Attiallah Fadel Moulah. (2009). An evaluation of efforts to tackle urban poverty in the Mayo region, Khartoum State, Sudan, thesis submitted to obtain a Master of Arts degree in Geography, University of Khartoum (Sudan).
Haji, Fatima. (2014). The problem of poverty in Algeria in light of development programs, Algeria, 2005-2014, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences Department of Economic Sciences, Tlemcen University.
Hasseraoui, Nadia. (2008). Poverty Analysis and Measurement in Algeria - An Applied Study in the Wilaya of Tlemcen - A Memorandum for a master's degree in economic sciences specializing in economic analysis and supervision. Tlemcen University.
Khiari, Rokia. (2013). Development policies in Algeria and their social repercussions (poverty - unemployment), Thesis for a doctorate in social sciences. Tlemcen University.
Boudjerfa, Benasser. (2005). Politics of Poverty Reduction - Case Study of Algeria, for a Master's degree in Economic Sciences, Algiers University.
Yekhlef, Souhila. (2008). Techniques for measuring poverty and analyzing poverty in Algeria, for a master's degree in economic sciences, Algiers University.